اعتمدت المقترح الهولندي لإضافته بنداً طارئاً

الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.. اتفاق على حقوق الفلسطينيين وعروبة الجولان

جانب من مشاركة الوفد الكويتي

اعتمدت الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي مقترح هولندا المقدم عن المجموعة البرلمانية الاوروبية بشأن البند الطارئ الذي يعرض على اعمال الجمعية العامة، و حظي المقترح الهولندي بـ1011 صوتا مقابل 491 صوتا للمقترح المقدم من قبل المجموعتين العربية والاسلامية.

وكانت المجموعة البرلمانية العربية قد اتفقت يوم امس على دمج مقترحات عدة لعدد من الدول في بند طارئ موحد خاص بحقوق الشعب الفلسطيني وعروبة الجولان السورية لعرضه على الاتحاد البرلماني الدولي والذي جاء بعنوان حماية الشعب الفلسطيني ورفض الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على الجولان المحتلة وتعزيز قيم التعايش المشترك بين الأديان والشعوب.

وفي المقابل تقدمت هولندا باسم المجموعة الاوروبية بمقترح للبند الطارئ والذي ينص على تقديم المساعدة الانسانية للدول الافريقية التي تعرضت للاعصار أخيرا وهي موزمبيق وزيمبابوي ومالاوي.

وكان رئيس مجلس الشورى القطري ورئيس الدورة الـ140 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي احمد آل محمود اعلن في جلسة تصويت حول البند الطارئ عقدت مساء امس الاحد نجاح المقترح الهولندي واعتماده بندا اضافيا على اعمال الجمعية العامة للبدء في مناقشته اليوم الاثنين.

ويشار الى ان البند الطارئ يتم تقديمه كمقترح من قبل مجموعات برلمانية او دول في اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ويتعلق عادة بحدث يهم المجتمع الدولي ويتطلب تحركا سريعا ويجب ان يحصل المقترح على اغلبية ثلثي الاعضاء لاعتماده.

نواب: مشاركة البرلمان الكويتي في المحافل الدولية تسهم في دعم القضايا العربية والإسلامية

نايف المرداس

الحميدي السبيعي

ناصر الدوسري

شدد عدد من أعضاء مجلس الأمة على اهمية مشاركة البرلمان الكويتي في المحافل البرلمانية الاقليمية والدولية وتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية من اجل دعم القضايا العربية والاسلامية العادلة.

جاء ذلك في تصريحات صحافية للنواب امس على هامش مشاركة الوفد البرلماني الكويتي في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ140 المنعقد حاليا في العاصمة القطرية الدوحة.

وأكد مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس اهمية المشاركة في المحافل البرلمانية المختلفة لا سيما الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعتبر اكبر فعالية برلمانية من حيث عدد البرلمانات والهيئات البرلمانية الاقليمية المشاركة.

وأضاف ان المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ140 تعد فرصة لنقل وايصال القضايا العربية والاسلامية الى كافة ممثلي الشعوب في العالم، مشيرا الى اضطلاع البرلمان الكويتي بدوره بهذا الشأن وحرصه الشديد على ابراز قضية العرب والمسلمين الاولى وهي القضية الفلسطينية.

وذكر المرداس ان ابراز القضايا العربية والاسلامية ليس بالأمر السهل فهو يحتاج الى حشد وتنسيق كبيرين، مشيدا بجهود رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بهذا الصدد وما تتضمنه كلماته من تشخيص عميق لمعاناة الشعب الفلسطيني والانتهاكات الاسرائيلية للاراضي العربية.

واستطرد قائلا «إن ما قام ويقوم به البرلمان الكويتي برئاسة الرئيس الغانم تجاه العدو الاسرائيلي أصبح يشكل إزعاجا وقلقا للكيان الغاصب خاصة في ظل مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي بتفعيل ادواته تجاه الأعضاء المخالفين للأنظمة الأساسية».

من جانبه قال عضو الشعبة البرلمانية النائب الحميدي السبيعي إن نتائج التنسيق للمجموعتين العربية والاسلامية تعكس قوتهما وتأثيرهما مشيرا الى دور ذلك التنسيق في إقرار بنود طارئة على جدول اعمال المؤتمرات السابقة للاتحاد اضافة الى إسقاط بنود عدة اخرى.

وفي السياق ذاته أكد السبيعي فاعلية الدور المحوري الذي تلعبه الشعبة البرلمانية الكويتية في المجموعات العربية والاسلامية وما تقوم به من جهود عبر التفاوض والتنسيق مع المجموعات الأخرى لتبني قضاياها الانسانية العادلة.

وأوضح ان دور الوفد البرلماني الكويتي لم يقتصر فقط على اقناع البرلمانات المشاركة بأهمية قضايا العرب والمسلمين بل اتسع الأمر الى تبني الملفات العادلة للمجموعات الأخرى والدفع بها والوقوف معها.

من جهته أشاد النائب ناصر الدوسري بالدور الفعال والحيوي الذي يقوم به البرلمان الكويتي برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في التنسيق وتوحيد وجهات النظر بين البرلمانات الصديقة والشقيقة من اجل مصلحة القضايا العربية والاسلامية والانسانية العادلة. وأوضح ان جهود الدبلوماسية البرلمانية الكويتية بوأت مجلس الامة مكانة مرموقة بين البرلمانات الاخرى مبينا ان نهجه في التعاطي مع القضايا ماهو الا انعكاس للسياسة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وافقت على مقترح تجنيس 4 آلاف في 2019

بشأن القضاء.. «التشريعية» تقرر فصل «المخاصمة» عن «التنظيم»

جانب من اجتماع اللجنة

رياض عواد

قررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بإجماع أعضائها فصل موضوع مخاصمة القضاء عن مشروع قانون تنظيم القضاء.

كما وافقت اللجنة على اقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال العام 2019.

وأوضح مقرر اللجنة النائب د.خليل أبل، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إنه فيما يخص مخاصمة القضاء ستتم إضافته إلى قانون المرافعات، لتكون هناك آليات من ضمن قانون المرافعات خاصة بمخاصمة القضاء.

وبين أنه سيتم دراسة مشروع قانون بشأن تنظيم القضاء بشكل منفصل كمشروع قائم بذاته.

وفيما يتعلق بمقترح التجنيس ذكر أبل أن أغلبية أعضاء اللجنة الذين وافقوا على المقترح رأوا إقراره وإحالته للجنة الشؤون الداخلية والدفاع بصفة الاستعجال حتى يقر بأسرع وقت داخل قاعة عبدالله السالم.

وبين أن من رفض الاقتراح يرى أن الأمر لا يستدعي وجود قانون وأن السلطة التنفيذية قادرة على أن تقدر وتقرر من تريد منحه الجنسية الكويتية ومن هو المستحق للتجنيس دون اللجوء لهذا القانون.

وأضاف أن هناك ملاحظة على هذا المقترح المقدم من النائب عسكر العنزي في أنه لم يحدد حدًا أدنى للعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية.

وإلى ذلك قال أبل إن اللجنة ناقشت اليوم عددًا من الاقتراحات والردود التي وصلت إليها في شأن قانون تنظيم مهنة المحاماة، على أن تستكمل اللجنة مناقشته وقانون تنظيم القضاء وتعديلات قانون المرافعات خلال الاجتماعات القادمة.

الطبطبائي يسأل وزير الدفاع عن عقد تغيير الزي الرسمي للجيش

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن توجيه سؤال برلماني إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد، عن العقد الخاص بتغيير الزي الرسمي للجيش الكويتي بقيمة 25 مليون دينار.

وطلب الحويلة تزويده وإفادته بالآتي:

1 – ما السبب في تغيير لون وشكل الزي الرسمي للجيش، ومن هو المستفيد من هذه الصفقة؟

2 – ما أسباب الاستعجال بالتعاقد بالأمر المباشر بقيمة 25 مليون دينار لتوريد هذه الملابس من شركة غير متخصصة مع العلم أنها ليس لها سابقة أعمال في وزارة الدفاع أو الداخلية أو الحرس الوطني، وعدم التعاقد مع الشركات المتخصصة حسب توصية ديوان المحاسبة؟

3 – كيف تم تأهيل هذه الشركة والترسية عليها قبل الفحص بالمختبرات للتأكد من مطابقة المواصفات المطلوبة وقبل طلب استدراج عروض الأسعار؟

4 – هل طلب من وزارة المالية ربط المبلغ لاستعجال الموافقة

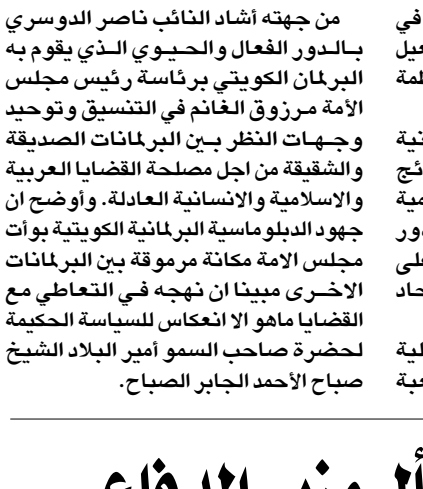

عمر الطبطبائي

العتيبي يسأل جميع الوزراء عن القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقديمه أسئلة لكل الوزراء في الحكومة يستفسر منهم عن القوانين التي صدرت في اخر ست سنوات ولم تصدر لوائحها التنفيذية حتى الآن، وكذلك الأسباب التي حالت دون إصدار لوائح هذه القوانين التي اقرها المجلس وصدق عليها صاحب السمو أمير البلاد.

وزاد العتيبي عدم اصدار اللوائح التنفيذية لمجموعة كبيرة من القوانين التي مررها المجلس ونشرت في الجريدة الرسمية يعني تعطيل تنفيذ هذه القوانين والاستفادة منها ومن أهدافها التي اقرت لأجلها، وهي قوانين شعبية هامة تهم الشارع واقرت بعد بحث واسع ومناقشات مستفيضة داخل لجان المجلس او قاعة عبد الله السالم .

وأضاف العتيبي رد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على سؤالي بعدم اختصاصه بالرد على عدد و أسماء القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية للحكومة بشكل عام دفعني بتوجيه سؤال آخر لجميع الوزراء كل وزير على حدة للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعطيل القوانين التي تقر من المجلس وتوافق عليها الحكومة .

وأختتم العتيبي إجابة عدم الاختصاص من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تؤكد أيضا ما ذهبت إليه في السابق أن الوزرات في الحكومة تتعامل مع بعضها البعض كالجزر المنعزلة مستغرباً أن يفتقد التنسيق في أدنى صوره بين الوزراء لاسيما في أمر هام يتعلق باللوائح التنفيذية للقوانين التي اقرت من المجلس .

خالد العتيبي

◆ الوزارات تتعامل مع بعضها البعض كالجزر المنعزلة

العدساني: أي محاولة حكومية للمساس بالأسعار أو الدعم ستواجه بالاستجواب

شدد النائب رياض العدساني الحكومة إلى عدم اتخاذ أي قرارات بخصوص زيادة أسعار الخدمات العامة أو رفع الدعم بمعزل عن مجلس الأمة، وشدد في تصريح بمجلس الأمة على رفضه أي توجه حكومي لرفع الأسعار، مؤكداً أنه سيواجهه بالاستجواب.

وقال إن الحكومة تلوح بين الحين والآخر بتقليص الدعم ورفع الأسعار وإقرار الضرائب، مطالبا الحكومة بتوضيحات حول تصريحات الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط حول خطة الدولة بشأن الدعوم والأسعار والضرائب.

وأضاف أن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط ذكر في السابق انه لا بد من اقرار الضرائب ثم عاد ليقترح أخيرا استبدال الدعوم بمنظومة الأمن الاجتماعي.

وتساءل العدساني: نريد توضيح من الحكومة هل تصريحات الأمين العام للمجلس الاعلى للتخطيط فردية وبمعزل عن الحكومة أم بإيعاز من الحكومة؟»

وأكد أنه سيتابع هذا الموضوع من خلال توجيه رسالة واردة أو سؤال برلماني لكي توضح الحكومة سياساتها حول رفع الأسعار وحتى لا تتخذ قراراتها بمعزل عن مجلس الأمة.

وقال إن هذا التوجه يمس عددا كبيرا من المواطنين الذين يعتمدون على رواتبهم خاصة الطبقة الوسطى، ويؤثر بالسلب عليهم، مشيرا إلى ان الدستور في مادته رقم (20) أكد تحقيق الرخاء وتحسين معيشة المواطنين.

واعتبر ان تصريحات الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط غير مسؤولة وتخبطية، وأن عدم رد الحكومة على تصريحاته يعني أنها تتبنى وجهة نظره، وبالتالي نحاسب الحكومة.